# الوسيط في القانون الدستوري و المؤسسات السياسية المقارنة

## الجزء الأول :
## النظرية العامة للدولة

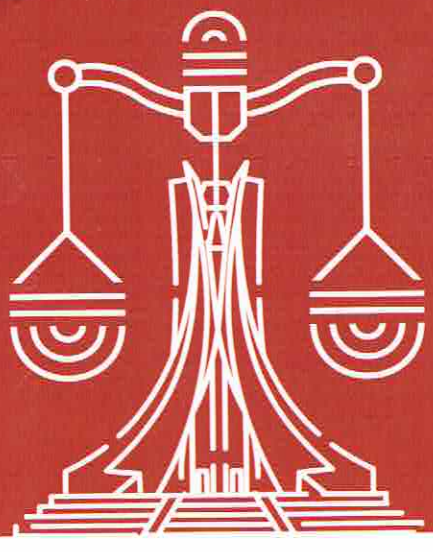

الأستاذ الدكتور سعيد بو الشعير

الدار الجزائرية
Dar El Djazaïria
الطبعة الأولى 2021

# الفهرس


تصدير 7

مقدمة: السلطة السياسية، ومعناها، الدستور، القانون الدستوري، النظام القانوني والقاعدة المعيارية – علم السياسة، النظم السياسية – نظام الحكم 9

**الباب الأول: نشأة الدولة وأركانها** 35

**الفصل الأول: الصعوبات التي تعترض الدراسة السياسية والقانونية للدولة** 37

المبحث الأول: الصعوبات التي تعترض قيام نظرية عامة للدولة 37

المبحث الثاني: صعوبة الإحاطة القانونية بالظواهر السياسية 42

– ملازمة العنف للعلاقات الإنسانية 42

– العلاقات السياسية تتسم بالتطور 43

**الفصل الثاني: نشأة الدولة وأساس السلطة** 45

المبحث الأول: النظريات الدينية 46

أ – نظرية تالية الحكام 46

ب – نظرية الحق الإلهي 47

ج – نظرية التفويض الإلهي غير المباشر 48

المبحث الثاني: نظرية القوة والغلبة 50

أ – نظرية إبن خلدون 50

ب – النظرية الماركسية 53

ج – نظرية هيجل 58

د – نظرية التضامن الإجتماعي 58

هـ – نظرية ماكس فيبر 60

المبحث الثالث: النظريات الديمقراطية 62

أ – نظرية العقد الإجتماعي، نظريات هوبز، لوك، روسو 62

ب – عوامل نشأة الدولة في العالم الإسلامي 68
ج – نظرية الوحدة 79
د – نظرية النظام القانوني 80
هـ – نظرية السلطة المؤسسة 86
و – نظرية المؤسسة 86
المبحث الرابع: نظريات التطور 88
أ – نظرية التطور العائلي 88
ب – نظرية التطور التاريخي 90

**الفصل الثالث: أركان الدولة** 91
المبحث الأول: الشعب 94
أ – التمييز بين الشعب والأمة 96
1 – النظرية الألمانية أو النظرية الموضوعية 99
2– النظرية الفرنسية 100
3 – النظرية الماركسية 102
4 – الأمة في الميثاق الوطني، فرحات عباس، عبدالحميد بن باديس، الميثاق الوطني 103
ب – التمييز بين الدولة والأمة 108
1 – الأمة سابقة للدولة 108
2 – الدولة سابقة للأمة 109
المبحث الثاني: الإقليم: 111
المبحث الثالث: السلطة السياسية 112
أولا – السلطة Autorité 113
ثانيا – السلطة السياسية 118
أ – أشكال السلطة السياسية – مجسدة أو مؤسسة 119
ب – السلطة السياسية ظاهرة إجتماعية وقانونية 120
ج – تطور الصراع بين السلطة والحرية 121
د – العوامل المؤثرة على النظام 122

ثالثا – التصور المعاصر للسلطة السياسية 125
أ – التصور الراديكالي 125
ب – التصور الليبرالي 126
ج – التصور الاشتراكي 127
رابعا – الفرق بين السلطة السياسية والسلطة الإقتصادية 129
خامسا – السلطة السياسية وتسيير الحياة الإجتماعية 130
سادسا – مميزات السلطة السياسية، أصيلة، شاملة، مركزية ومجددة 131
سابعا – ممارسة السلطة السياسية 135
ثامنا – السلطة السياسية والمجتمع 137
تاسعا – طبيعة السلطة السياسية . 140
عاشرا – السلطة المضادة 141
أ – السلطة المضادة التأسيسية 141
ب – السلطة المضادة السياسية 142
ج – السلطة المضادة الإجتماعية 142
أحد عشر – من السلطة المشروعة إلى السلطة الشرعية 142
أ – المشروعية 143
ب – الشرعية 145
ج – أساس المشروعية والشرعية في الجزائر 147
المبحث الرابع: التكييف القانوني للإعتراف بالدولة 149
**الباب الثاني: خصائص الدولة وأشكالها** 151
**الفصل الأول: خصائص الدولة** 153
المبحث الأول: الشخصية المعنوية للدولة 153
أولا – الرأي المنكر للشخصية المعنوية للدولة 154
ثانيا – الرأي المؤيد للشخصية المعنوية للدولة ونتائجه 156
أ – دوام الدولة ووحدتها 157
ب – تمتع الدولة بذمة مالية 157
ج – المساواة بين الدول 157
المبحث الثاني: السيادة 158

أولا – ظهور فكرة السيادة 158
ثانيا – الدولة الحديثة وفكرة السيادة 164
ثالثا – السيادة والإختصاص 167
رابعا – التمييز بين سيادة الأمة وسيادة الشعب وسيادة الدولة 168
أ – نظرية سيادة الأمة ونتائجها 168
ب – نظرية سيادة الشعب ونتائجها 172
ح – نظرية سيادة الدولة ونتائجها 175
خامسا – شكلا السيادة وأوجهها 176
أ – السيادة القانونية والسيادة السياسية 176
ب – الوجه الداخلي والخارجي للسيادة 177
ج – أساليب ممارسة السيادة في ظل سيادة الأمة وسيادة الشعب 178
د – السيادة بعد الحرب العالمية الثانية 179
المبحث الثالث – خضوع الدولة للقانون 185
أولا – الدولة القانونية أو الشرعية 188
أ – نظرية الحقوق الفردية 188
ب – نظرية التقييد الذاتي 189
ج – نظرية التضامن الإجتماعي 190
ثانيا – دولة الحق والقانون القائمة على تسلسل القواعد المعيارية والمذهب الدستوري 193

**الفصل الثاني: أشكال الدولة** 203
المبحث الأول: الدولة البسيطة (التنظيم المركزي واللاّ مركزي والمناطقي) 204
المبحث الثاني: الدولة المركبة غير الفيدرالية 212
أولا: الاتحاد الشخصي 213
ثانيا: الاتحاد الفعلي (الحقيقي) 215
ثالثا: الاتحاد التعاهدي 216
المبحث الثالث: الاتحاد المركزي أو الفيدرالي والوحدة الأوربية 218
الفقرة الأولى: الاتحاد الفيدرالي أو المركزي 218

أولا: نشأة الإتحاد المركزي
أ – نشأته 219
ب – أسباب وأهداف نشأة الاتحاد المركزي 219
ثانيا: خصائص الاتحاد المركزي 221
أ – توزيع الاختصاصات بين الحكومة المركزية وحكومات الولايات أو الكيانات 223
ب – وجود دستور مكتوب 223
ج – أن النصوص الفيدرالية أسمى من النصوص الداخلية 224
د – ضرورة وجود قضاء فيدرالي 224
هـ – تمثيل الدويلات في الهيئة التشريعية 224
و – تمتع رعايا الإتحاد بجنسية واحدة 226
ي – دولة الاتحاد هي صاحبة الاختصاص في مجال الحرب والأمن والشؤون الخارجية 226
ز – أن قيام علاقات معقدة بين دولة الإتحاد والدويلات يحقق الحرية 227
ر – إجراءات تعديل الدستور معقدة 229
س – الرقابة السياسية الشعبية 232
ص – رفض الانفصال 232
ثالثا: المميزات الأساسية للنظام الفيدرالي ونقائصه 233
أ – المميزات الأساسية للنظام الفيدرالي 234
ب – النقائص الأساسية التي تشوب النظام الفيدرالي 234
رابعا: تعدد وتنوع الاتحادات الفيدرالية 237
أ – النظام الفيدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية 238
1 – الهيئة التشريعية 238
2 – الهيئة التنفيذية 239
3 – الهيئة القضائية 239
ب – النظام الفيدرالي السويسري 240
الفقرة الثانية: الوحدة الأوربية 240
أ – هيئات وأجهزة الإتحاد الأوربي 242
ب – مبادئ وأهداف الإتحاد الأوربي 244
247

الفصل الثالث: وظائف الدولة 255
المبحث الأول: وظائف الدولة التقليدية في النظام الليبرالي 255
المبحث الثاني: وظائف الدولة في النظام الاشتراكي سابقا 256
المبحث الثالث: الوظيفة المتمثلة في نشر التطور والرخاء 259
المبحث الرابع: الدولة الضابطة Etat Regulateur 265
أولا: مهام الدولة الضابطة 267
ثانيا: الضبط كمحفز للتطور 270
ثالثا: النشاط في الدولة الضابطة تحكمه نصوص جامدة وأخرى مرنة 273
رابعا: الدولة الضابطة كضمان لقيام سلطة مضادة . 274
الخاتمة: 279
المراجع 281
الفهرس 289